الإصدار السابع
المجلد (2) العدد (3)
20 سبتمبر 2026

مجلة روافد العلوم
للدراسات والبحوث

مقدّمات كتب الحديث المسندة: تاريخها، والتعريف بها، وأهميتها وفوائدها العلمية

د. نادر بن محسن محمدي التونسي

(باحث في علم الحديث، جامعة الزيتونة، تونس)

الملخص

يتناول هذا البحث مقدمات كتب الحديث المسندة، من حيث نشأتها وتاريخ ظهورها، والتعريف بمفهومها وأبرز خصائصها، وبيان تطور التأليف فيها، مع إبراز أهميتها وفوائدها العلمية في خدمة السنة النبوية وعلوم الحديث. ويهدف البحث إلى التعريف بالمقدمات الحديثية المسندة، وبيان أسباب خلو عدد من المصنفات الحديثية المبكرة منها، والتعرف على أولى المقدمات التي ظهرت في كتب الحديث، وأبرز أوجه التمايز بينها من حيث الشكل والمضمون والحجم والمنهج والمادة العلمية. كما يتناول البحث بالدراسة والتحليل خمسًا من أبرز المقدمات الحديثية التي وصلت إلينا، وهي: مقدمة صحيح مسلم، ومقدمة كتاب التقاسيم والأنواع لابن حبان، ومقدمة المعجم الكبير للطبراني، ومقدمة المستدرك على الصحيحين للحاكم، ومقدمة السنن الصغير للبيهقي، مع بيان أبرز ما اشتملت عليه من مناهج وقواعد حديثية، وخصائص علمية ومنهجية. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي من خلال تتبع نماذج المقدمات الحديثية في مصادرها الأصلية، وتحليل مضامينها وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها. وخلص البحث إلى أن مقدمات كتب الحديث المسندة تمثل جانبًا مهمًا من جوانب التراث الحديثي، لما تتضمنه من بيانات تكشف عن منهج المؤلف في كتابه وشروطه في الرواية والتصنيف، فضلًا عما تشتمل عليه من قواعد وفوائد حديثية ومنهجية تعين على فهم الكتاب وإدراك مقاصد مؤلفه، وتبرز قيمتها العلمية في خدمة علوم الحديث وتعزيز الإفادة من المصنفات الحديثية.

الكلمات المفتاحية: مقدمات كتب الحديث المسندة؛ علوم الحديث؛ مناهج المحدثين؛ صحيح مسلم؛ ابن حبان؛ القواعد الحديثية.

Abstract:

This study examines the introductions to musnad hadith books in terms of their emergence and historical development, their concept and major characteristics, and the evolution of writing them, while highlighting their scholarly significance and contribution to the service of Prophetic Sunnah and Hadith sciences. The study aims to define the introductions of musnad hadith books, explain the reasons why a number of early hadith compilations did not include such introductions, identify the earliest examples of these introductions, and examine the main differences among them in terms of form, content,

length, methodology, and scholarly material. The study also analyzes five prominent introductions that have survived: the introduction to Sahih Muslim, the introduction to Ibn Hibban's al-Taqasim wa al-Anwa, the introduction to al-Mu'jam al-Kabir by al-Tabarani, the introduction to al-Mustadrak 'ala al-Sahihayn by al-Hakim, and the introduction to al-Sunan al-Saghir by al-Bayhaqi. It highlights the principal methodological and hadith-related rules, as well as the scholarly features contained in these introductions. The study adopts descriptive, analytical, and inductive approaches by examining representative examples of hadith-book introductions through their original sources and analyzing their contents and similarities and differences. The study concludes that the introductions to musnad hadith books constitute an important aspect of the hadith heritage, as they provide valuable information about the authors' methodologies, conditions of narration, and approaches to compilation. They also contain significant hadith and methodological principles that contribute to understanding the books and the intentions of their authors, demonstrating their scholarly value in serving Hadith sciences and enhancing the use of hadith compilations.

Keywords: Introductions to Musnad Hadith Books; Hadith Sciences; Methodologies of Hadith Scholars; Sahih Muslim; Ibn Hibban; Hadith Methodological Principles.

المقدّمة:

تعدّدت طرائق علماء الحديث في تأليف مصنفاتهم الحديثية، حيث سلك كلّ مؤلف منهجا من مناهج التصنيف المعروفة، وبنى كتابه على الطريقة والشاكلة التي أراد كلّ حسب اجتهاده واختياره، ولهذا كثرت أوجه الخلاف والتمايز بين المصنّفات الحديثية في القرون الستة الأولى، حيث مثلت مسألة كتابة المقدّمات الحديثية المسندة أحد أهمّ هذه المسائل الملاحظة التي اختلف المحدّثون في تضمينها لكتبهم، حيث خلت غالبية المصنفات الحديثية الشهيرة الأولى من هذه المقدّمات العلمية، ويعود هذا لعدّة أسباب ارتأها أصحاب هذه المصنّفات، حيث لم يظهر التأليف فيها إلا في أواسط القرن الثالث مع مقدّمة الإمام مسلم بن الحجاج في كتابه الجامع الصّحيح التي مثلت أوّل المقدّمات الحديثية وحجر الأساس، ثمّ تبعه بعد ذلك المحدّثون في تأليف المقدّمات أوائل كتبهم على تفاوت حسب اجتهاد كلّ واحد فيهم، وقد اختلفت هذه المقدّمات فيما بينها من ناحية الشكل والمضمون، وكان لها دورها الكبير في خدمة الكتاب وتمهيد القارئ لفهم منهج مؤلفه وتضمنت كثيرا من الفوائد الحديثية وكانت لها قيمة علمية كبرى لا يمكن الاستغناء عنها، وبناء على ما تقدّم فقد أردت من خلال هذا البحث إعطاء فكرة واضحة عن مقدمات كتب الحديث المسندة تعرفنا بتاريخها وأبرز ما كتب فيها وأهميتها وفوائدها.

حيث تتمثل خصوصية هذا البحث فيما يلي:

- بيان مفهوم المقدّمة والمقدّمات الحديثية.
- بيان أشهر المصنّفات الحديثية التي خلت من المقدّمات وسبب ذلك.
- بيان أول من صنّف في المقدّمات الحديثية ومدى تطور التأليف فيها.
- بيان أبرز أوجه الخلاف والتمايز بين المقدّمات الحديثية من ناحية الشكل والمضمون.

- التعريف بأشهر المقدّمات الحديثية المسندة التي وصلتنا من خلال إبراز ما جاء فيها وبيان خصائصها ومميزاتها وأبرز القواعد الحديثية التي تضمنتها.
- بيان أهمية المقدّمات الحديثية وفوائدها بصفة عامّة على المؤلف والقارئ ودورها في خدمة علوم الحديث.

وقد قسمت بحثي هذا إلى مقدّمة وثلاثة مباحث: حيث خصّصت المبحث الأول: لإعطاء نبذة عن المقدمات الحديثية المسندة وتاريخها، والمبحث الثاني للتعريف بأبرز هذه المقدّمات التي وصلتنا، والمبحث الثالث لبيان أهميتها وفوائدها العلمية، ثمّ ختمت بخاتمة، وذكرت الفهارس.

وأمّا بالنسبة لمصادر البحث فاعتمدت في على كتب اللغة، وأهمّ المصنفات الحديثية سواء التي تضمنت مقدمات أو خلت منها، وبعض الكتب المتعلقة بمناهج المحدّثين.

المبحث الأول: نبذة عن المقدمات الحديثية المسندة وتاريخها

المطلب الأول: تعريف المقدّمة ومقدّمات كتب الحديث للمسندة

المقدّمة في اللغة مشتقة من جدر (ق-د-م)، قال ابن فارس :"الْقَافُ وَالدَّالُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى سَبْقٍ وَرَعْفٍ"[1]، وهي صيغة المؤنَّث لفاعل قدَّمَ[2].

والْمُقدِّمَة من كل شَيْء أَوله وَمن الْجَيْش طائف مِنْهُ تسير أَمَامه وَمِنْه يُقَال مُقَدّمَة الْكتاب ومقدمة الْكَلَام.[3]

ومقدّمة الكتاب عرفت بتعاريف منها:

- ما يقدِّمه المؤلِّف من بيانات حول موضوعه.[4]
- هي الصَّفَحَاتُ الأُولَى القَلِيلَةُ الَّتِي تَشْرَحُ مَضْمُونَ الكِتَابِ ومَوْضُوعَهُ وَتُعَرِّفُ بِه.[5]
- فصل يعقد في أوله ويبين في الغالب غايته وأقسامه وجوهر محتواه وغير ذلك.[6]

أمّا مقدمات كتب الحديث للمسندة: فهي المقدّمات العلمية التي يضعها المحدّثون في مصنفاتهم قبل بدئهم بعرض الأحاديث، ويفصحون فيها عن مقصدهم من وضع الكتاب ودوافع تأليفهم والمنهج الذي سيعتمدونه في الكتاب وشروطهم، وقد يتوسعون فيها فيذكرون بعد قواعد علوم الحديث.

المطلب الثاني: أشهر الكتب الحديثية المسندة التي خلت من المقدّمات وسبب ذلك

لم تكن كتابة المقدّمات المنهجية في كتب الحديث المسندة من عادات المحدثين الأوائل في قرون الرّواية الأولى، حيث خلت غالبية الكتب الأولى من المقدمات، وهذا أمر جرى عليه غالبية المحدثين في مصنفاتهم الحديثية المسندة على اختلاف مناهجهم في تصنيفها، حيث يبدأ المحدثون في الغالب بذكر الترجمة أو اسم الصّحابي الذي ستورد أحاديثه، ثم يبدأ بعد ذلك في سرد الأحاديث، وفيما يلي بيان أشهر المصنفات الحديثية التي خلت من المقدمات المنهجية في بدايتها:

1-موطأ مالك بن أنس (179هـ): افتتحه بالبسملة ثم الصلاة على النّبي صلى الله عليه وسلم، ثمّ كتاب قوت الصلاة.[7]

2-مسند ابن المبارك (181هـ): افتتحه بباب الأدب والبرّ والصلة.[8]

---

[1] الرازي (أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني) مقايس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، سنة 1979م، 65/5.

[2] عمر (أحمد مختار عبد الحميد) معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم النشر، ط1، سنة 2008م، 1786/3.

[3] مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) المعجم الوسيط، دار الدعوة، 720/2.
عمر (أحمد مختار عبد الحميد) معجم اللغة العربية المعاصرة 1786/3. [4]
مسعود (جبران) المعجم الرائد، دار العلم للملاين- بيروت، ط7، سنة 1992م، ص1211.[5]
أبو عزم (عبد الغني) معجم الغني، مؤسسة الغني للنشر- الرباط، سنة 2013م، 3872/4.[6]

[7] انظر: بن أنس (مالك) الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، سنة 1985م، 3/1.

[8] انظر: ابن المبارك (أبو عبد الرحمن عبد الله بن واضح الحنظلي) المسند، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، ط1، سنة 1408هـ، ص3.

3-مسند الشافعي (204هـ): افتتحه بباب ما خرج من كتاب الوضوء.[9]
4-مسند أبي داود الطيالسي (204هـ): افتتحه بأحاديث أبي بكر رضي الله عنه.[10]
5-مصنف عبد الرزاق الصنعاني (221هـ): افتتحه بكتاب الطهارة.[11]
6-مسند الحميدي (219هـ): افتتحه بأحاديث أبي بكر رضي الله عنه.[12]
7-مصنف ابن أبي شيبة (235هـ): افتتحه بالبسملة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم كتاب الطهارة.[13]
8-مسند أحمد بن حنبل (241هـ): افتتحه بالبسملة وطلب العون من الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ثمّ بدأ بمسند العشرة المبشرين بالجنة.[14]
9-مسند الدارمي (255هـ): افتتحه بباب ما كان عليه الناس قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم من الجهل والضلال.[15]
10-صحيح البخاري (256هـ): افتتحه بقوله باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الله جلّ ذكره **{إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده}**.[16]
11-سنن ابن ماجة (273هـ): افتتحه بباب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.[17]
12-سنن أبي داود (275هـ): افتتحه بكتاب الطهارة، باب التخلي عند قضاء الحاجة.[18]
13-سنن الترمذي (279هـ): افتتحه بأبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور.[19]
14-مسند البزار (292هـ): افتتحه بمسند أبي بكر رضي الله عنه.[20]
15-سنن النسائي (303هـ): الكبرى والمجتبى افتتحهما بكتاب الطهارة.[21]
16-سنن الدارقطني (385هـ): افتتحه بكتاب الطهارة.[22]
وغيرها من المصنفات الحديثية المشهورة الأخرى.

---

[9] انظر: الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي) المسند، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، سنة 1980م، ص7.
[10] انظر: الطيالسي (أبو داود سليمان بن داود بن الجارود) المسند، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط1، سنة 1999م، 3/1.
[11] انظر: الصنعاني (عبد الرزاق) المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، توزيع المكتب الإسلامي – بيروت،ط2، سنة 1983م، 3/1.
[12] انظر: الحميدي (أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى) المسند، تحقيق حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق – سوريا، ط1، سنة 1996م، 148/1.
[13] انظر: ابن أبي شيبة (أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي) المصنف، تحقيق سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، ط1، سنة 2015م، 5/2.
[14] انظر: الشيباني (أحمد بن حنبل) المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1،سنة 2001م، 177/1.
[15] الدرامي (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن) المسند، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، سنة 2000م، 153/1.
[16] البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي) صحيح البخاري، تحقيق جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1311هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، دار طوق النجاة –بيروت، ط1، سنة 1422هـ ، 6/1.
[17] ابن ماجة (أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني) السنن، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1، سنة 2009م، 3/1.
[18] السجستاني (أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي) السنن، تحقيق شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، سنة 2009م، 3/1.
[19] الترمذي (محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك) السنن، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1، سنة 1996م، 51/1.
[20] البزار (أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق) مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله -عادل بن سعد- صبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1، سنة 1988م، 51/1.
[21] النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب) السنن الكبرى، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط1، سنة 2001م، 73/1، والمجتبى (السنن الصغرى) المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط1، سنة 1930م، 6/1.
[22] الدارقطني (أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي) السنن، تحقيق شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، سنة 2004م، 5/1.

وأمّا بالنّسبة لسبب عدم اعتناء المحدثين الأوائل بكتابة مقدمات لمصنفاتهم الحديثية فقد كان أمرا مقصودا عندهم وليس من باب الإهمال، خلافا لما جرى عليه العمل في القرون التي تليها، حيث يمكن إعادة هذا الأمر حسب نظري إلى أربعة أمور فيما يلي بيانها:

أولا: إن العلوم المنهجية المتعلقة بالمصطلحات والتفريعات والتقسيمات الحديثية التي ظهرت مع نشأة علم المصطلح وبداية التأليف فيه المعروفة عندنا اليوم، لم تكن قد ظهرت وتبلورت عندهم في الزمن الأول، وصارت تدخل في صناعة المحدثين العلمية، لذلك لم يروا بدّا من كتابة مقدّمات توضح مقصدهم ومرادهم وشروطهم كحال التصنيف عندنا اليوم.

ثانيا: جعل المحدثون أسانيد كتبهم المدخل لفهم منهجهم وشروطهم في الرّجال والأحاديث، وإدراك هذا الأمر كان سجية عند المحدثين المتخصصين الذين يمارسون الرّواية بصفة مستمرة، كبقية العلوم الأخرى التي لم تدوّن في ذلك الزمن كالنحو والأصول، حيث كانوا يتوصلون لمعرفة شروط المحدّثين في الرّجال والرّواية من خلال سماع أحاديثهم واستقراء كتبهم ومعاينتها عندهم من خلال عرضها على ما تحصّل عندهم من سماع وحفظ وخبرة بأحوال الرّجال، فلم تكن هناك حاجة لعقد مقدمات تبرز شروطهم.

ثالثا: كان هدف المحدثين بالأساس يتمثل في جمع الأحاديث وحفظها والإكثار من روايتها وتحصيل البركة منها، والتركيز على الجانب التطبيقي العملي في الأداء والرّواية والنقد، أكثر من الجانب النظري الذي لم تكن منه فائدة كبرى عندهم في ذلك الزمن، لذلك لم تكن المقدمات والإكثار من الكلام بغير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتبهم من الأمور التي يعتنون بها، بل كانوا يكتفون بالبسملة والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتداء بالقرآن الكريم والنّبي صلى الله عليه وسلم ثمّ يشرعون بعد ذلك في التراجم وسرد الأحاديث.

رابعا: كانت غاية المحدثين من خلال السكوت عن التصريح بمنهجهم وشروطهم بعدم إيراد المقدّمات في كتبهم، تحفيز ذهن السامعين لأحاديثهم والقارئين لمصنفاتهم، ودفعهم لتتبع أحاديثهم وسبرها واستقرائها ونقدها وعرضها ومقارنتها بما عندهم من مرويات وسماعات، لمعرفة مراتب رجال أسانيدهم ودرجة أحاديثهم واتقانهم للرّواية.

المطلب الثالث: أوّل من صنّف في المقدمات الحديثية

يعود الفضل والسبق في تأليف أول مقدمة من مقدمات كتب الحديث المسندة إلى الإمام الكبير مسلم بن الحجاج النيسابوري (261هـ) وذلك في أواسط القرن الثالث من الهجرة، وقد كان زمن انتهائه من وضع الصحيح المتضمن للمقدّمة سنة 250هـ كما صرّح بهذا تلميذه أحمد بن سلمة الذي طلب منه جمع الصحيح ورافقه فترة تأليفه له، فقال فيما نقله عنه الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح :"كنت مع مسلم بن الحجّاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمسين ومائتين"[23]، ومراده هنا سنة انتهائه من تأليف الكتاب كما أوضح العلماء هذا.

ولا يعلم أحد سبقه إلى هذا من خلال تتبع المصنفات الحديثية، وقد كانت مقدمة سابقة لزمانها فاقت غالبية المقدمات التي جاءت بعدها من ناحية غزارة المادة العلمية والفوائد التي تضمنتها، ومن ناحية الحجم والطول.

قال عبد المحسن البدر :"وضع الإمام مسلم رحمه الله بين يدي صحيحه مقدمة قيمة عظيمة الشأن جليلة القدر تنبئ عن جلالة قدر واضعها وحسن نيته وحرصه على تدوين السنة النبوية نقية من الشوائب"[24]

قال إبراهيم اللاحم :"لا يختلف اثنان على أن مقدمة مسلم لصحيحه تعتبر من أوائل ما دون في علوم الحديث وقواعده، فقد خالف نهج من سبقه من الأئمة الذين ألفوا في السنة النبوية، فوضع لكتابه مقدمة ضافية، كتبها بأسلوب أدبي بليغ،

[23] العراقي (عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن) التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، سنة 1969م، ص25.

[24] البدر (عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد) الامام مسلم وصحيحه، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، سنة 1970م، ص40.

تطرق فيها لموضوعات متعددة، مثل سبب تأليفه للكتاب، وضرورة تنقية الأحاديث التي تلقى إلى العامة، والإسناد المعنعن، وجواز جرح الرواة، وشرطه في كتابه، وغير ذلك"[25]

فكانت هذه المقدمة منقبة من مناقب الإمام مسلم تميز بها عن سائر المحدثين بشهادة الجميع، وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في المبحث القادم.

المطلب الرّابع: أشهر المصنفات الحديثية التي تضمنت مقدمات

تبع الإمام مسلم في تأليف المقدّمات الحديثية عدد من العلماء، وفيما يلي أشهرهم من خلال استقراء المصنفات الحديثية وتتبعها:

1-محمد بن نصر المَرْوَزِي (ت 294هـ) في كتابه تعظيم قدر الصلاة.[26]

2-أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت316هـ) في المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم.[27]

3-أبو حاتم محمد بن حبّان بن أحمد التميمي البُستي (ت 354هـ) في المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها.[28]

4-أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الطبراني (ت360هـ) في المعجم الكبير.[29]

5-أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النّيسابوري (ت405هـ) في المستدرك على الصحيحين.[30]

6-أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت430هـ) في المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم.[31]

7-أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري (ت 454هـ) في المسند، الشهير بمسند الشهاب.[32]

8-أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458هـ) في كتابيه: السنن الصغير[33]، وشعب الإيمان.[34]

المطلب الخامس: مدى تطور التأليف في مقدّمات كتب الحديث المسندة

امتدّ تأليف العلماء لمقدمات كتب الحديث المسندة من أواسط القرن الثالث للهجرة مع مقدّمة الإمام مسلم إلى القرن الرّابع والخامس والسادس للهجرة، ورغم تعدّد هذه المقدمات إلا أنّها لم تشهد تطورا يذكر، وتغيرا واضحا في منهجها وأسلوبها، فكانت توضع حسب اجتهاد كلّ مؤلف ورؤيته المنهجية في بنائه لها، بل يمكن قول إن أفضل المقدمات التي كتبت من النّاحية المنهجية والمادة العلمية وكثرة الفوائد كانت المقدمات الأولى، وهي مقدمة الإمام مسلم لصحيحه التي مثلت حجر الأساس، ثمّ تليها مقدمة ابن حبان لكتابه التقاسيم والأنواع، حيث كانتا أفضل مقدمتين انتفع بهما الناس، أمّا

---

[25] اللاحم (إبراهيم بن عبد الله) الاتصال والانقطاع - سلسلة نقد المرويات، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، سنة 2005م، ص95.

[26] المروزي (محمد بم نصر) تعظيم قدر الصلاة، تحقيقعبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط1، سنة 1406هـ،1/85.

[27] الإسفرائيني (أبو عوانة يعقوب بن إسحاق) المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، تحقيق رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، سنة 2014م، 1/5.

[28] البستي (أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، تحقيق محمد علي سونمز -خالص آي دمير، دار ابن حزم – بيروت، ط1، سنة 2012م.

[29] الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير) المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2، 1/51.

[30] النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم) المستدرك على الصحيحين: تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، سنة 1990م. 1/41.

[31] الأصبهاني (أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية -بيروت – لبنان، ط1، سنة 1996م، 1/33.

[32] القضاعي (أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر) مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، سنة 1986م، 1/35.

[33] البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين) السنن الصغير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط1، سنة 1989م، 1/5

[34] البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين) شعب الإيمان، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، سنة 2000م، 1/27.

بقية المقدمات الأخرى التي جاءت بعدهما فغالبيتها تميل إلى الاختصار وذكر أهم الأمور المتعلقة بالكتاب على وجه الايجاز، ولم تتطور لا من الناحية المنهجية العلمية ولا من النّاحية الشكلية الصورية.

المطلب السادس: أوجه التمايز والاختلاف بين مقدمات كتب الحديث المسندة

تعدّدت أوجه الخلاف بين مقدمات كتب الحديث المسندة التي وصلتنا، حيث لم ترد كلها على شكل واحد وتفاوتت فيما بينها، وفيما يلي أبرز هذه الخلافات:

أ-اختلاف الحجم:

نجد بعض المقدمات كانت كبيرة الحجم وتضمنت كثيرا من الفوائد كمقدمة الإمام مسلم في 31 صفحة ومقدمة ابن حبان في 55 صفحة، وبعض المقدمات وردت بشكل مختصر كمقدمة المعجم الكبير للطبراني والسنن الصغير للبيهقي في صفحة واحدة.

ب-اختلاف الأسلوب:

اختلفت المقدمات أيضا في الأسلوب فبعض المقدمات كتبت بأسلوب سهل وواضح وبعض المقدمات كتبت بلغة لا يفهم عباراتها إلا أهل الاختصاص وتحتاج إلى تدقيق في كلامها.

ج-اختلاف التقسيم:

اختلفت المقدمات في طريقة تقسيمها فبعض المقدمات عقد فيها أصحابها جملة من الأبواب كمقدمة مسلم، وبعض المقدمات ذكر فيها أصحابها محتوى الكتاب وطريقة تقسيمه له بتوسع كبير كابن حبان في مقدمة التقاسيم والأنواع، وبعض المقدمات الأخرى اكتفى فيها أصحابها بمجرد السرد وذكر أهم الأمور المتعلقة بالكتاب إمّا في صفحات قليلة أو أسطر وجيزة.

د-اختلاف المادة العلمية وكثرة الفوائد الحديثية:

اختلفت المقدمات في حجم المادة العلمية التي تضمنتها وكثرة الفوائد الحديثية والمنهجية فيها، فمن أكثر المقدمات التي ملئت بالفوائد والقواعد الحديثية والمنهجية مقدمة مسلم ومقدمة ابن حبان اللذين عرّجا فيهما على منهج الكتاب وأهم الشروط التي سيعتمدونها في تخريج الأحاديث، وفي المقابل نجد مقدمات أخرى وردت بشكل مختصر، اقتصر فيها أصحابها على ذكر دوافع التأليف وطريقة ترتيب الكتاب باختصار، كالطبراني في مقدمة المعجم الكبير والبيهقي في السنن الصغير.

فهذه أبرز الخلافات بين مقدمات كتب الحديث المسندة التي وصلتنا، والتي سيأتي مزيد التفصيل فيها، في كامل المبحث القادم.

المبحث الثاني: التعريف بأشهر مقدمات كتب الحديث المسندة التي وصلتنا

يتمثل الغرض من هذا المبحث في التعريف بأبرز خمس مقدمات علمية وصلتنا من خلال بيان محتواها وخصائصها وأهم الفوائد الحديثية والمنهجية التي تضمنتها، وهي مقدمة صحيح مسلم، ومقدمة التقاسيم والأنواع لابن حبان، ومقدمة المعجم الكبير للطبراني، ومقدمة المستدرك على الصحيحين للحاكم، ومقدمة السنن الصغير البيهقي.

المطلب الأول: مقدمة صحيح مسلم (261هـ)

العنصر الأول: تلخيص ما جاء في المقدمة:

- بدأ مسلم مقدمته بالبسملة، وحمد الله تعالى، ثمّ الصلاة على النّبي صلى الله عليه وسلم.[35]

[35] انظر: النيسابوري (أبو الحسين مسلم بن الحجاج) صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، سنة 1955م، 3/1.

- ثم ذكر سبب تأليفه لصحيحه المتمثل في سؤال تلميذه الذي لم يصرّح باسمه وهو أحمد بن سلمة[36] في أن يضع كتابا يجمع فيه الأخبار الصحيحة فاستجاب له، وممّا زاده رغبة في هذا عدم تمييز النّاس في عصره بين السقيم والصحيح.[37]
- ثمّ بدأ في ذكر منهجه في كتابه فأشار إلى أنّه لن يكرّر الأحاديث التي يوردها إلا إذا كان في ذلك زيادة أو فائدة علمية في السند أو المتن.[38]
- ثمّ ذكر أنّه سيعتني بإخراج مرويات الثقات وأهل الضبط والإتقان في الأحاديث الأصول التي سيوردها في أول الأبواب، أمّا الرّجال الذين دونهم في الحفظ والاتقان الذين وصفهم بالستر والصدق فسيخرج لهم في المتابعات والشواهد كدرجة ثانية ثمّ مثّل لهم، وأمّا الرّجال المتهمون بالكذب ويغلب على أحاديثهم النكارة والغلط فإنّه لن يخرج أحاديثهم بالكلية ثمّ مثل لهم.[39]
- ثم عقد بعد ذلك ستة أبواب جاءت على النحو التالي:
الباب الأول: باب وجوب الرّواية عن الثقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم[40]
الباب الثاني: باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم[41]
الباب الثالث: باب النّهي عن الحديث بكل ما سمع[42]
الباب الرابع: باب النهي عن الرّواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها[43]
الباب الخامس: باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة[44]
الباب السادس: باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن[45]
وقد ضمن مسلم تحت هذه الأبواب كثيرا من الأحاديث والأثار والأدلة والقواعد الحديثية والاختيارات العلمية التي رجّحها.

العنصر الثاني: خصائص مقدمة صحيح مسلم

أ-تقسيم المقدمة:

قسّم الإمام مسلم مقدمة صحيحه إلى قسمين: حيث بدأ القسم الأول منها بأسلوب سردي وكلام متواصل ذكر فيه دوافع تأليفه للكتاب وشيئا من منهجه الذي سيعتمده فيه. وأمّا القسم الثاني منها: فقد قسّمه إلى ستة أبواب عنون لكلّ باب منها بعنوان مستقل، وذكر تحته جملة من الأحاديث والأثار والقواعد.

---

[36] قال الخطيب البغدادي :"هو أحمد بن سلمة بن عبد الله، أبو الفضل البزاز المعدل النيسابوري، أحد الحفاظ المتقنين. رافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلى البصرة، وكتب بانتخابه على الشيوخ. ثم جمع له مسلم الصحيح على كتابه. سمع قتيبة، وإسحاق بن راهويه، وهناد بن السري، وعثمان بن أبي شيبة، وأبا كريب، وسلمة بن شبيب. وسمع منه أبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازيون، توفي سنة 286هـ. البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي الخطيب) تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1، سنة 2002م. 302/5.

[37] النيسابوري (أبو الحسين مسلم بن الحجاج) صحيح مسلم، من 3/1 إلى 4/1.

[38] ن ، م : 4/1.

[39] ن ، م : من 4/1 إلى 7/1.

[40] ن ، م : من 8/1 إلى 9/1.

[41] ن ، م : من 10/1.

[42] ن ، م : من 10/1 إلى 11/1.

[43] ن ، م : من 12/1 إلى 14/1.

[44] ن ، م : من 14/1 إلى 1/ 29

[45] ن ، م : من 19/1 إلى 34/1.

ب-حجم المقدمة:

تعتبر مقدّمة صحيح مسلم من أوسع المقدمات الحديثية من ناحية الحجم، فقد جاحت في 31 صفحة[46] حسب طبعة دار إحياء التراث التي حققها محمد فؤاد عبد الباقي، ويعود سبب طولها إلى احتوائها على كثير من التفاصيل والاستطرادات وعقد الأبواب فيها وبسط مسلم لمنهجه فيها بإسهاب.

ج-أسلوب كتابة المقدمة:

تميز أسلوب مسلم في تحريره للمقدمة بالوضوح والاتقان واعتماده على عبارات علمية حديثية دقيقة يفهمها أهل الصنعة والمتخصصون في الحديث، إلا أنّه أبهم فيها بعض الجزئيات كاسم صاحبه الذي طلب منه تأليف الصحيح، والذي علم بعد ذلك من المصادر أخرى.

د-أحاديث المقدمة:

بلغت عدد الأحاديث المرفوعة في مقدمة صحيح مسلم عشرة أحاديث[47] وهي أحاديث ليست على شرطه الذي اشترطه داخل كتابه، وإذا أضفنا لهذه الأحاديث بقية الآثار من أقوال الصحابة والتابعين فإنّ أحاديث المقدمة تزيد عن الثلاثين حديثا.

العنصر الثالث: أبرز القواعد الحديثية التي ضمّنها مسلم في مقدمته

تضمّنت مقدمة مسلم جملة من الفوائد الحديثية المنهجية المتعلقة بالرّجال والأحاديث في كتابه وفيما يلي بيانها:

- عدم تكرار الأحاديث إلا إذا كان في ذلك مصلحة حديثية أو زيادة نافعة حيث قال :"إنّا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عنه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام. وثلاث طبقات من الناس. على غير تكرار. إلى أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد. يقع إلى جنب إسناد، لعلة تكون هناك"[48]

- تقسيمه الرّجال لثلاث طبقات:

طبقة أهل الاتقان والضبط التام: وهؤلاء الذين سيخرج مروياتهم في الأحاديث الأصول من الكتاب.

طبقة من دونهم في الحفظ والإتقان: وصفهم بأهل الستر والصدق وسيخرج أحاديثهم في المتابعات والشواهد.

طبقة الضعفاء والمتهمين والمتروكين: وهؤلاء سيعرض بالكلية عن إخراج أحاديثهم.

- بيان طريقة معرفة المناكير فقال :"وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث عن رواية غيره من أهل الحفظ والرّضا، خالفت روايته روايتهم. أو لم تكد توافقها. فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبولة ولا مستعمله"[49]

- بيان ضابط قبول تفرّد المحدث فقال :"أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا. وأمعن في ذلك على الموافقة لهم. إذا وجد كذلك، ثم ذاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه، قبلت زيادته"[50]

- وجوب التحري في الرّواية عن الثقات العدول وترك الرّواية عن أهل التهم والبدع.

- بيان أهمية الإسناد وأن الإسناد من الدّين.

- ذكر أصناف المجروحين وأسباب جرحهم.

- بيان صحة الحديث المعنعن إذا تمّ إثبات المعاصرة، ولم يعرف الرّاوي بالتدليس، والرّد على من اشترط فقط مجرد المعاصرة وشنّع عليه، وبيّن أن هذا قول غير معروف عند المحدثين.

---

[46] ن ، م : من 3/1 إلى 34.

[47] انظر: سلمان (مشهور حسن محمود) الإمام مسلم بن الحجاج صاحب المسند الصحيح ومحدث الإسلام الكبير، دار القلم دمشق، ط1، سنة 1994م، ص194.

[48] النيسابوري (أبو الحسين مسلم بن الحجاج) صحيح مسلم 4/1.

[49] ن ، م : 7/1.

[50] ن ، م : 7/1.

المطلب الثاني: مقدّمة التقاسيم والأنواع لابن حبّان (354هـ)

العنصر الأوّل: تلخيص ما جاء في المقدمة

- بدأ ابن حبان مقدمته بالبسملة ثمّ حمد لله تعالى والثناء عليه بعبارات طويلة بديعة ثمّ الصلاة على النبي صلّى الله عليه وسلم.[51]

- ثم ذكر فضل النّبي صلى الله عليه وسلم، ورحمة الله لخلقه ببعثته ووجوب لزوم سنته عليه أفضل الصلاة والسلام.[52]

- ذكر سبب تأليفه لكتابه المتمثل في اشتغال النّاس بالأحاديث الضعاف وكتابة الموضوعات والمنكرات وقلّة درايتهم بالأحاديث الصّحيحة وهجرهم لها، فأراد جمع الأحاديث الصّحاح ليسهل على النّاس حفظها والوصول اليها.[53]

- ذكر طريقة تقسيمه لأحاديث الكتاب التي انفرد بها عن غيره من الائمه فقال :"فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية:

فأولها: الأوامر التي أمر الله تعالى عباده بها.

والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها.

والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها.

والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها.

والخامس: أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها"[54]

- ذكر طريقته في إيراده للأحاديث دخل كلّ قسم: حيث يعمد إلى ذكر كلّ قسم من الأقسام الخمسة، ثم يذكر تحتها عدّة أنواع ويجعل تحتها عدّة تراجم ثم يسوق الأحاديث فيها.[55]

- ذكر شرطه في الحديث الصحيح المتمثل في نقل الأحاديث بأشهر الأسانيد المعروفة المتضمنة للرّجال الثقات، الذين لم يُتكلم فيهم، ولم يوجد فيها انقطاع.

- ثم عاد لبسط أبرز ما جاء في الأقسام الخمسة التي سيبني عليها كتابه، وذكر الأنواع التي سيضمنها فيها كفهرس مقدم لبيان ما سيأتي عرضه في الكتاب وفيما يلي بيانها:

* القسم الأول من أقسام السنن: وهو قسم الأوامر ضمن تحته 110 نوعا فقال :"تدبرت خطاب الأوامر عن المصطفى صلى الله عليه وسلم لاستكشاف ما طواه في جوامع كلمه فرأيتها تدور على مائة نوع وعشرة أنواع يجب على كل منتحل للسنن أن يعرف فصولها وكل منسوب إلى العلم أن يقف على جوامعها لئلا يضع السنن إلا في مواضعها ولا يزيلها عن موضع القصد في سننها"[56] ثم بدأ في عرضها.[57]

* القسم الثاني من أقسام السنن: قسم النّواهي ذكر تحته 110 نوعا، فقال :"وقد تتبعت النواهي عن المصطفى صلى الله عليه وسلم وتدبرت جوامع فصولها وأنواع ورودها لأن مجراها في تشعب الفصول مجرى الأوامر في الأصول فرأيتها تدور على مائة نوع وعشرة أنواع"[58]

---

[51] البستي (أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، 61/1 – 62/1.

[52] ن ، م : 62/1.

[53] ن ، م : 62/1.

[54] ن ، م : 63/1.

[55] ن ، م : 64/1.

[56] ن ، م : 65/1.

[57] ن ، م : من 65/1 إلى 76/1.

[58] ن ، م : من 77/1 إلى 87/1.

* القسم الثالث من أقسام السنن: وهو إخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم عمّا احتيج إلى معرفتها، وذكر تحته 80 نوعا فقال: وأمّا إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عمّا احتيج إلى معرفتها فقد تأملت جوامع فصولها وأنواع ورودها لأسهل إدراكها على من رام حفظها فرأيتها تدور على ثمانين نوعا.[59]

*القسم الرّابع من أقسام السنن وهو: الإباحات التي أبيح ارتكابها، وذكر تحته 50 نوعا فقال :"وقد تفقدت الإباحات التي أبيح ارتكابها ليحيط العلم بكيفية أنواعها وجوامع تفصيلها بأحوالها، ويسهل وعيها على المتعلمين ولا يصعب حفظها على المقتبسين فرأيتها تدور على خمسين نوعا"[60]

*القسم الخامس من أقسام السنن: وهو أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بها، وذكر تحته 50 نوعا فقال :"وأمّا أفعال النبي صلى الله عليه وسلم فإني تأملت تفصيل أنواعها وتدبرت تقسيم أحوالها لئلا يتعذر على الفقهاء حفظها ولا يصعب على الحفاظ وعيها فرأيتها تدور على خمسين نوعا"[61]

- ذكر بعدها سبب ترتيبه للكتاب على هذا النّسق.[62]

- ثمّ ذكر شروط الحديث الصحيح التي اشترطها في كتابه وشرح مراده من خلالها، وهي خمسة شروط.

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس.[63]

- عاد بعد ذلك إلى بيان منهجه في الكتاب: فذكر عدد الشيوخ الذين روى عنهم في كتابه وهم مائة وخمسين شيخا من إجمالي ألفي شيخ سمع منهم.[64]

- ذكر روايته لأحاديث بعض المشايخ الذين تُكلم فيهم لترجيح ثقتهم وعدالتهم عنده (مثل حمّاد بن سلمة الذي أطال الحديث عنه) وقد صرّح بأنّه سيدخل أحاديثهم في كتابه.[65]

- أمّا من لم تترجح روايتهم عنده سيعرض عن أحاديثهم في كتابه هذا، ويخرج لهم في كتاب المجروحين.[66]

- ذكر حجية خبر الواحد وأن أحاديث كتابه وغالبية الأحاديث الواصلة إلينا آحاد وردّ على الذين قالوا بعدم حجيتها.[67]

- ذكر ضابط الترجيح عند اختلاف العلماء بين الوصل والارسال.[68]

- ذكر ضابط قبوله لزيادة الثقة.[69]

- ذكر ضابط تخريجه لأحاديث أهل البدع.[70]

- ذكر ضابط روايته لأحاديث المختلطين.[71]

- ذكر ضابط قبول لرواية المدلسين.[72]

---

[59] ن ، م : من 88/1 إلى 96/1

[60] ن ، م : من 97/1 إلى 101/1.

[61] ن ، م : من 102/1 إلى 105/1.

[62] ن ، م : من 106/1 إلى 108/1.

[63] ن ، م : من 108/1 إلى 109/1.

[64] ن ، م : 109/1.

[65] ن ، م : من 109/1 إلى 112/1.

[66] ن ، م : 112/1.

[67] ن ، م : 112/1.

[68] ن ، م : من 112/1 إلى 113/1.

[69] ن ، م : من 113/1 إلى 114/1.

[70] ن ، م : 114/1.

[71] ن ، م : من 114/1 إلى 115/1.

[72] ن ، م : 115/1.

- ذكر بيان عدالة الصّحابة رضي الله عنهم، فيما رووه وإن لم يصرّحوا بالسّماع.[73]
- ذكر عدم تكراره للأحاديث داخل الكتاب إلا لبيان زيادة أخرى أو الاستشهاد به على معنى حديث أخر.[74]

العنصر الثاني: خصائص مقدمة التقاسيم والأنواع

أ-تقسيم المقدمة:

راوح ابن حبان في مقدمة كتابه بين بيان منهجه وبين ذكر محتوى كتابه والتقسيم الذي اعتمده، حيث بدأ أولا مقدمته بأسلوب سردي إخباري، حمد الله فيه وأثنى عليه، ثم صلّى على النبي صلى الله عليه وسلم، ثمّ ذكر سبب تأليفه وتقسيمه كتابه لخمسة أقسام وطريقة إيراده للأحاديث داخل كلّ قسم وشرطه في هذه الأحاديث.

ثمّ انتقل بعد ذلك لعرض محتوى كتابه وذكر التخطيط الذي اعتمده فيه، فبيّن أقسام كتابه وعدد الأنواع التي تندرج تحت كلّ قسم بالتفصيل، فذكر خمسه أقسام تندرج تحتها أربعمائة نوع من الأنواع.

ثمّ عاد بعد ذلك إلى تقرير منهجه في الكتاب والحديث عن أهم الشروط المتعلقة بالرّجال والأخبار التي سيخرجها في كتابه إلى أخر المقدمة.

ب-حجم المقدّمة:

مثلت مقدمة ابن حبان في كتابه التقاسيم والأنواع أطول مقدمة حديثية كتبت في جميع المصنفات الحديثية المسندة التي وصلتنا، وهذا الأمر يعتبر خصيصة من خصائصه التي تميز بها، حيث بلغ عدد صفحاتها فيما أحصيته 55 صفحة في طبعة دار ابن حزم التي اعتمدتها في هذه الدراسة[75]، أمّا في طبعة مؤسسة الرسالة في كتاب الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي الذي أعاد ترتيبه على الأبواب فقد بلغ عدد صفحاتها 63 صفحة.[76]

ويعود الحجم الكبير لمقدمة ابن حبان لأسلوبه السردي وتوسعه الكبير في ذكر منهجه مع التمثيل له، ثم لذكره تقسيمه الطويل الفريد من نوعه لمقدمته الذي استغرق أكثر من 40 صفحة.

ج-أسلوب كتابة المقدمة:

تميزت مقدمة ابن حبان بجمال عباراتها واعتماده على السجع، وعلى أسلوب علمي واضح وسهل يفهمه المشتغلون بعلم الحديث، مع كثرة التمثيل لما يذكره من شروط وضوابط لكتابه، كما تميزت بكثرة تعليله لما يورده من تقاسيم ومسائل ليسهل فهم مراده على القارئين ولا يدعهم في حيرة، لعلمه بالغموض والاشكالات التي ستنتج عن تقسيمه هذا الذي لم يعهده المحدثون قبل ذلك، وخالف المناهج المعروفة فيه في تأليف كتب الحديث.

د-أحاديث المقدمة:

لم يذكر ابن حبان في مقدمته إلا حديثا واحدا، وقد ذكره باختصار دون إيراد سنده، وذلك في معرض استدلاله على عدالة كلّ الصّحابة وعدم الحاجة لإثبات سماعهم وعدم وجود الثقات والضعفاء فيهم، فقال :"نزه الله جلَّ وعلا أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يلزق بهم الوهن، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: **"ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب"** أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف أو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله صلى الله عليه وسلم، وقال: ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب. فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول. وكفى بمن عدله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفا"[77]

---

[73] ن ، م : 115/1.

[74] ن ، م : 116/1.

[75] ن ، م : من 61/1 إلى 116/1.

[76] ابن بلبان (الأمير علاء الدين علي الفارسي) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة 1988م، من ص100/1 إلى 163/1.

[77] البستي (أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع 115/1 إلى 116/1.

وهو حديث صحيح أخرجه ابن حبّان مرتين في التقاسيم والأنواع من طريق أبي بكرة باختلاف ألفاظه.[78]

العنصر الثالث: أبرز الفوائد الحديثية التي تضمنتها مقدمة التقاسيم والأنواع

تضمنت مقدمة ابن حبان جملة من القواعد الحديثية المنهجية المتعلقة بالرّجال والمرويات التي ضمّنها كتابه وفيما يلي بيانها:

- اشترط ابن حبان للأحاديث الصحيحة التي سيخرجها في كتابه ثلاثة شروط، وهي شهرة سندها وعدالة رجالها وعدم وجود انقطاع فيها حيث قال :"ثمّ نملي الأخبار بألفاظ الخطاب بأشهرها إسنادا وأوثقها عمادا من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها"[79]

- اشترط ابن حبان خمسة شروط في الرّواة الذين سيخرج أحاديثهم فقال :"وأمّا شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من السنن فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه وبنينا الكتاب على روايته وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به"[80]

- ضابط عدالة الرّاوي أن تكون أكثر أحواله طاعة لله تعالى أمام النّاس حيث قال :"العدل من كان ظاهر أحوله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله"[81]

- تعرف سلامة ضبط الرّاوي بأمور: وهي أن يكون عالما باللغة بحيث لا يغير معاني الأحاديث، وعدم خطئه في الأحاديث كإسناده لموقوف أو رفعه لمرسل وعدم خطئه في أسماء الرّواة.

- الضابط في إخراج أحاديث الرّجال المتكلم فيهم هي القرائن والبراهين قال ابن حبّان :"فمن صحّ عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة احتججت به ولم أعرج على قول من قدح فيه ومن صح عندي بالدلائل النيرة والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غير عدل لم أحتج به وإن وثقة بعض أئمتنا"[82]

- كلّ الرّواة الذين خلوا من شروط الصّحة التي ذكرها ابن حبان خرّج لهم في كتابه (المجروحين من المحدّثين).

- غالبية الأخبار التي وردت أخبار أحاد ولا يمكن ردّها وإلا أدّى هذا إلى تعطيل غالبية الأحاديث التي وصلتنا.

- عند تعارض عدلين في الوصل والإرسال يقدّم الوصل لأنّ فيه زيادة حفظها أحدهما على الأخر.

- إذا تعارض جمع من العدول في الوصل والإرسال يترجح الحكم في هذا إلى الأكثر.

- تقبل زيادة الألفاظ في الرّوايات بشرط فقه صاحب الزّيادة بمعنى الحديث.

- تقبل رواية أهل البدع بشرط عدم الدعوة إلى بدعتهم، وتردّ إذا دعوا إليها.

- تقبل أحاديث المختلطين الذين روى عنهم الثقات من القدماء، أمّا التي رويت عنهم بعد اختلاطهم تردّ.

- تقبل أحاديث المختلطين الذين وافقوا فيها الثقات ولم يشك في صحتها.

- تقبل رواية المدلسين بشرط التصريح بالسماع.

---

[78] انظر: الحديث رقم 1831 و 3814.

[79] ن ، م : 64/1.

[80] ن ، م : 108/1.

[81] ن ، م : 108/1.

[82] ن ، م : 109/1.

- تقبل رواية الذين عرفوا بتدليسهم عن الثقات فقط كسفيان بن عيينة الذي تفرد بهذا الأمر.
- تقبل رواية المدلسين إذا وجد تصريح السماع فيها في حديث أخر.
- كلّ الصحابة رضي الله عنهم عدول ولا يوجد فيهم المجروح والضعيف.

المطلب الثالث: مقدمة المعجم الكبير للطبراني (360هـ)

العنصر الأول: تلخيص ما جاء في المقدمة

-بدأ الطبراني معجمه بالبسملة، ثمّ حمد الله تعالى، والصّلاة على نبيه صلّى الله عليه وسلم.

-ذكر بعد ذلك الغرض من تأليفه لكتابه وهو جمع أكبر عدد ممكن من الصّحابة رضوان الله عليهم الذين رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرّجال والنّساء، فقال :"هذا الكتاب ألفناه جامعا لعدد ما انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجال والنساء"[83]

- ذكر بعد ذلك الطريقة التي اعتمدها في تأليفه، وهي طريقة المعاجم التي رتب فيها الصّحابة رضي الله عنهم على حروف المعجم حيث بدأ بالعشرة المبشرين بالجنّة لفضلهم ومقامهم عند الله ونبيه صلّى الله عليه وسلم، ثمّ ذكر بقية الصّحابة الأخرين رضي الله عنهم فقال :"على حروف ألف ب ت ث، بدأت فيه بالعشرة رضي الله عنهم، لأن لا يتقدمهم أحد غيرهم"[84]

- ذكر أنّه لن يخرج كلّ أحاديث الصّحابة المكثرين الذين ذكرهم في الكتاب، أمّا المقلين فسيخرج كلّ أحاديثهم فقال :"خرجت عن كل واحد منهم حديثا وحديثين وثلاثا وأكثر من ذلك على حسب كثرة روايتهم وقلتها، ومن كان من المقلين خرجت حديثه أجمع"[85]

- ذكر أنّ الصّحابة الذين ذكروا في كتب المغازي والتواريخ ولم تثبت لهم رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيذكرهم في كتابه من باب خدمة غرض الكتاب وهو معرفة أكبر عدد ممكن من الصحابة رضوان الله عليهم وعدّهم، فقال :"ومن لم يكن له رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان له ذكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو تقدم موته ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء، ليوقف على عدد الرّواة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أصحابه رضي الله عنهم"[86]

- ذكر في الأخير أنّه سيراعي ترتيب الصّحابة حسب القبائل التي ينتمون إليها داخل معجمه فقال :"وسنخرج مسندهم بالاستقصاء على ترتيب القبائل بعون الله وقوته إن شاء الله وحده"[87].

العنصر الثاني: خصائص مقدمة المعجم الكبير

تعتبر مقدّمة المعجم الكبير للطبراني من أقصر المقدمات الحديثية التي وصلتنا، فقد جاءت في سبعة أسطر حسب طبعة دار ابن تيمية-القاهرة، التي حققها حمدي بن عبد المجيد السلفي، حيث ذكر فيها الغرض من تأليفه للكتاب ومنهجه باختصار، ولم يقسمها كالمقدمات السّابقة لأبواب أو عناوين، ولم يورد فيها شيئا من الأحاديث والأثار، واعتمد فيها على أسلوب علمي واضح وعبارات يفهمها الجميع، ولم تتضمّن شيئا من القواعد الحديثية.

---

[83] الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير) المعجم الكبير، 15/1.
[84] ن ، م : 51/1.
[85] ن ، م : 51/1.
[86] ن ، م : 51/1.
[87] ن ، م : 51/1.

المطلب الرّابع: المستدرك على الصّحيحين لأبي عبد الله الحاكم (405هـ)

العنصر الأول: تلخيص ما جاء في المقدمة

- بدأ الحاكم مقدمته بحمد الله تعالى والثناء عليه، والصلاة على النّبي صلّى الله عليه وسلم.

- ثم ذكر إنعام الله تعالى على أمّة الإسلام بتقيض الصّحابة رضوان الله عليهم وحسن صحبتهم للنّبي صلى الله عليه وسلم، وحفظهم عنه ما جاء به من وحي وهدي، وتناقلهم له جيلا بعد جيل، والمحافظة عليه إلى عصر الإمام الحاكم، وقد كان هذا النقل من خلال الأسانيد التي مثلت كرامة من الله تعالى لهذه الأمّة وخصيصة من خصائصها.

- ثم ذكر أنّ الله اختصّ كلّ عصر من العصور بجماعة من العلماء لخدمة الأحاديث وحفظها من الكذب والتحريف والدّفاع عنها، ومن أشهر هؤلاء الأئمة الإمام البخاري والإمام مسلم اللذين صنّفا أصحّ كتابين في جمع الأحاديث الصّحيحة.

- ثمّ ذكر أنّ البخاري ومسلما لم يخرجا كلّ الصحيح الذي وجد ولم يصرحا بهذا، بخلاف ما ادّعاه بعض المبتدعة في عصره من أن الصحيح فقط لا يبلغ عشرة ألاف حديث والتي تمثّل مجموع ما في الصحيحين تقريبا، وأن بقية الأحاديث الأخرى ضعيفة لا تصحّ، فقال :"وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة"[88]

- ثم ذكر سبب تأليفه للكتاب المتمثل في طلب جماعة من أعيان أهل العلم منه تأليف كتاب يردّ فيه على من قال بهذا الرّأي، ويجمع من خلاله الأحاديث المرورية بأسانيد البخاري ومسلم التي لم يخرجها في صحيحيهما، لبيان أنّهما لم يخرجا كلّ الصحيح وأن الأحاديث الصحيحة أكثر ممّا أخرجاه بكثير، فقال :"وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها"[89]

- ثم ذكر أنّه لن يخرّج الأحاديث المعلولة التي أعرض الشيخان عن إخراجها، ووردت على شرطيهما، وأنّه لن يخرّج منها إلا الأحاديث الصّحيحة التي رجالها رجال الصّحيحين فقال :"وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة"[90]

العنصر الثاني: خصائص مقدّمة المستدرك على الصحيحين

أ-حجم المقدّمة:

تعتبر مقدمة المستدرك على الصحيحين من أقصر المقدمات الحديثية، حيث وردت في صفحة ونصف في كلّ من طبعة دار الكتب العلمية-لبنان التي حققها مصطفى عبد القادر عطا[91]، وطبعة دار الرّسالة العالمية التي حققها عادل مرشد[92]، ورغم صغر حجمها إلا أنّه ضمّنها أبرز ما يحتاج معرفته من سبب التأليف وشرطه في الكتاب.

ب-أسلوب كتابة المقدمة:

اعتمد الحاكم في كتابة مقدمة المستدرك على أسلوب علمي سردي واضح يفهمه الجميع وعبارات متناسقة، وذكر أهمّ الأمور المتعلقة بمستدركه، وأراد توضيحها للقارئين.

---

[88] النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم) المستدرك على الصحيحين 41/1.

[89] ن ، م : 42/1.

[90] ن ، م : 42/1.

[91] انظر: ن ، م : 41/1 - 41/1.

[92] انظر: النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم) المستدرك على الصحيحين، تحقيق عادل مرشد، دار مؤسسة الرسالة العالمية، سنة 2018م، 207/1 - 208/1.

ج-تقسيم المقدمة:

لم يقسم الحاكم مقدمته إلى أبواب كما جاء في المقدّمات الأخرى، بل اكتفى بمجرد السّرد وتوضيح أهمّ الأمور التي أراد بيانها في أسطر قليلة جانحا إلى الاختصار وعدم التطويل، ولم يورد فيها شيئا من الأحاديث والأخبار إلا أية وحيدة في استهلاله للمقدمة حذر فيها من مخالفة أمر النّبي صلّى الله عليه وسلم وعدم تحكيمه في الأمر في قوله تعالى (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا) [93]

العنصر الثالث: أبرز الفوائد الحديثية التي تضمّنتها مقدمة المستدرك

ذكر الحاكم في مقدمته بعضا من الفوائد الحديثية وهي:

- بيان أهمية الإسناد وأن الإسناد خصيصة من خصائص أهل الاسلام وأنّه سبب حفظ الدّين.
- بيان أن البخاري ومسلما لم يخرجا كلّ الأحاديث الصحيحة، فقال :"ولم يحكما ولا واحد منهما أنّه لم يصحّ من الحديث غير ما أخرجه"[94]
- بيان بطلان قول القائلين بأنّ عدد الأحاديث الصحيحة لا يتجاوز العشرة ألاف حديث، وإن ما دونهما من الأحاديث ضعيف.
- بيان أن البخاري ومسلما تركا كثيرا من الأحاديث الصّحيحة الموافقة لشرطهما إمّا لعلّة فيها توجب ردّها، أو مخافة التطويل مع صحتها، وهذا النوع الثاني الذي سيستدركه الحاكم عليهما في كتابه.
-بيان قبول زيادة الثقات في الأسانيد والمتون.

المطلب الخامس: السنن الصّغير للبيهقي (458هـ)

العنصر الأول: تلخيص ما جاء في المقدّمة

- بدأ الحافظ البيهقي مقدمة كتابه بحمد الله تعالى وتوحيده والإقرار به، ثمّ الصلاة على النّبي صلّى الله عليه وسلم وآله.
- ثمّ ذكر بعد ذلك سبب تأليفه لكتابه، وذلك أن الله لمّا فتح عليه بتصنيف كتاب في أصول الاعتقاد، استخار الله تعالى في أن يردفه بكتاب أخر يشتمل على أبرز الأمور المتعلقة بالعبادات والمعاملات والأحكام ليكون تتميما له، فقال :"ثمّ إنّي استخرت الله تعالى في إردافه بتصنيف كتاب يشتمل على بيان ما ينبغي أن يكون مذهبه بعدما صح اعتقاده في العبادات، والمعاملات، والمناكحات، والحدود، والسير، والحكومات"[95]
- ثم طلب العون بعد ذلك في أمره من الله تعالى وتوفيقه في إتمام ما أراده بهذا الكتاب المختصر وأن يعينه على تمثّل ما جاء فيه واستشعاره والعمل به فقال :"ويوفقني لإتمام ما نويته من بيان مذهب أهل السنة والجماعة في استعمال الشريعة على طريق الاختصار، ويعينني والناظرين فيه للاستشعار به، والاقتداء في جميع ذلك بأهل الرشد والهداية، ولحسن عاقبتنا في أمور الدنيا والآخرة، إنه قريب مجيب، وبعباده رءوف رحيم"[96]

العنصر الثاني: خصائص مقدّمة سنن البيهقي

أ-حجم المقدّمة:

مهد البيهقي لكتابه السنن الصغير بمقدّمة خلافا لكتابه الأوسع منه السنن الكبير، حيث كانت مقدمة مختصرة وردت في تسعة أسطر حسب ما جاء في طبعة جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي باكستان التي أشرف على تحقيقها عبد المعطي أمين قلعجي، ولم يضمّنها شيئا من الأحاديث والأخبار.

---

[93] سورة النساء الأية 65.

[94] النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم) المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عطا 41/1.

[95] البيهقي (أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي) السنن الصغير، 5/1.

[96] ن ، م : 1/5.

ب-أسلوب كتابة المقدّمة:

وأمّا بالنّسبة لأسلوب كتابة المقدمة، فقد اعتمد على أسلوب سردي إخباري يميل إلى السجع وحسن العبارات وجمالها، ذكر من خلاله دوافع تأليفه لكتابه وفائدته وقيمته العلمية.

ج-ما يستفاد من المقدّمة:

وردت مقدّمة البيهقي بشكل مختصر حيث لم يعرج فيها إلا عن دوافع تأليفه لكتابه، وترتيبه له على طريقة السنن المتضمّنة للأبواب الفقهية، ثمّ ذكر أهمية كتابه وأثره في تغيير قارئ، ولم يذكر فيها شيئا من قواعد الحديثية كبقية المقدّمات الأخرى.

المبحث الثالث: أهمية المقدّمات الحديثية وفوائدها

لمقدّمات الكتب الحديث المسندة أهمية بالغة وفوائد عديدة، رغم قلّة عناية المحدّثين بها في القرون الأولى، فهي تمثل بوابة الدّخول إلى الكتاب وفهم مراد المصنّف الذي تختلف المدارك وتتفاوت العقول في إدراكه، كما تمثل البوصلة التي تضع القارئ على النهج الصحيح الذي أراده المؤلف من خلال فهم عباراته وشروطه ومنهجه في الكتاب، حيث يمكن حصر أهمية وفوائد المقدّمات العلمية فيما يلي من المطالب:

المطلب الأول: عدم ترك القارئ في حيرة وشدّه للكتاب

تهدف المقدّمات الحديثية إلى إراحة القارئ وعدم تركه في حيرة وإجابته عن أهم الأمور التي يدرك مصنف الكتاب أنّها قد تثير إشكالا في الفهم عند المتعاملين مع الكتاب، وهذه الإشكالات التي لم يوضحها المحدثون أثارت كثيرا من الجدل عند المشغلين بالحديث، فكثير من المصطلحات التي يوردها الأئمة في كتبهم كألفاظ الجرح والتعديل أو ألفاظ الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الغرابة، لا زالت تختلف فيها الآراء إلى يومنا هذا، وكثير من الشروط - كشرط البخاري للقيا في كتابه- التي استنبطت من طرق المحدثين في كتبهم هي شروط اختلفت أراء المحققين في إثباتها أو نفيها، ولو وضع المصنفون مقدمات أجابوا فيها عن هذه الإشكالات لفهم مرادهم لزال اللبس وقلّ الحديث.

وللمقدّمات أيضا دور كبير في تشويق القارئ وشدّه من خلال كشف المحدّث عن خبايا كتابه وقيمته العلمية وما تضمّنه داخله من مادة ومنهج وطريقة سيسير عليه في بناء كتابه.

المطلب الثاني: معرفة دوافع تأليف الكتاب

يعرج أصحاب الكتب الحديثية في مقدماتهم عن أهم الدّوافع التي حفزتهم لتأليف مصنفاتهم، وتختلف هذه الدّوافع من محدّث إلى أخر، والتي تكون في الغالب مرتبطة بعصرهم وما تفرضه عليهم السّاحة العلمية من قضايا ومسائل دفعتهم للتصنيف فيها، حيث يمكن إرجاع هذه الدّوافع من خلال الكتب التي عرفت بها في المبحث السّابق إلى أمور:

أ-الرّد على جماعة أو رأي مخالف للصواب:

كما وقع هذا مع الحاكم النيسابوري فقد ذكر في مقدمته أن سبب تأليفه للمستدرك على الصحيحين الرّد على جماعة من المبتدعة الذين زعموا أن الأحاديث الصحيحة لا تتجاوز العشرة ألاف حديث، وأنّها محصورة فيما جاء في الصحيحين، فأراد دحض قولهم هذا وبيان أنّها أكثر من ذلك بكثير، وأن الشيخان أعرضا عن إخراج كثير من الصحيح طلبا للاختصار، وأنّه سيخرج هذه الصّحاح وفق شرطيهما.[97]

[97] انظر: النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم) المستدرك على الصحيحين 1/41-42.

ب-جمع الأحاديث الصّحيحة وتسهيل الوصول إليها والتّصدي لكثرة انتشار الأحاديث الضعيفة والمكذوبة:

وهذا الدّافع ذكره ابن حبان في مقدمة كتابه التقاسيم والأنواع الذي اختصّ فيه بإخراج الصّحاح دون غيرها من الأخبار، فقال :"وإنّي لمّا رأيت الأخبار طرقها كثرت ومعرفة النّاس بالصحيح منها قلت لاشتغالهم بكتبة الموضوعات وحفظ الخطأ والمقلوبات حتى صار الخبر الصحيح مهجورا لا يكتب والمنكر المقلوب عزيزا يستغرب وأن من جمع السنن من الأئمة الماضين المرضيين وتكلم عليها من أهل الفقه في الدين أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار وأكثروا من تكرار المعاد للآثار قصدا منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحفاظ فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم على ما في الكتاب وترك المقتبس التحصيل للخطاب فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين"[98]

ج- إجابة الطلب:

ومن ذلك سبب تأليف الإمام مسلم لصحيحه، فقد أجاب طلب تلميذه أحمد بن سلمة الذي سأله جمع كتاب يختصّ بالأحاديث الصحيحة دون غيرها، حيث أشار لهذا في مقدمته فقال :"فأردت، أرشدك الله، أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر"[99]

وقال :"ثم إنا، إن شاء الله، مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، على شريطة سوف أذكرها لك..."[100]

د- جمع ما لم يسبق جمعه:

وهذا الدّافع ذكره الطبراني في مقدمة معجمه الكبير، حيث أشار إلى أن سبب تأليفه لمعجمه هو محاولة إحصاء عدد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء الذين ثبتت روايتهم عنه أو الذين لم تثبت وذُكرت مجرد أسمائهم في الكتب، فقال :"هذا الكتاب ألفناه جامعا لعدد ما انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجال والنساء، .. ومن لم يكن له رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان له ذكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو تقدم موته ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء، ليوقف على عدد الرواة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أصحابه رضي الله عنهم"[101]

فهذه أبرز الدّوافع وهي تختلف من محدّث إلى أخر ولا يمكن حصرها.

المطلب الثالث: بيان منهج ترتيب الكتاب

من أهم الأمور التي يكشف عنها المحدثون في مقدمات مصنفاتهم هي المناهج التي اعتمدوا عليها في بناء كتبهم، لإفهام القارئ طريقة ترتيب الكتاب، والتي تكون إمّا على الطرائق المشهورة كالجوامع أو المسانيد أو السنن أو المعاجم أو الموطأت أو المستدركات أو المستخرجات.

ومن أمثلة التصريح بهذه المناهج في المقدمات، ما ذكره الطبراني في معجمه الكبير بقوله :"هذا الكتاب ألفناه جامعا لعدد ما انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجال والنساء، على حروف ألف ب ت ث، بدأت فيه بالعشرة رضي الله عنهم"[102]

وقول الحاكم في مستدركه :"وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة"[103]

---

98 البستي (أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع 62/1.

99 النيسابوري (أبو الحسين مسلم بن الحجاج) صحيح مسلم 3/1.

100 ن ، م : 4/1.

101 الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير) المعجم الكبير 51/1.

102 ن ، م : 51/1.

103 النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم) المستدرك على الصحيحين 42/1.

وقول البيهقي في سننه الصغير :"ثمّ إني استخرت الله تعالى في إردافه بتصنيف كتاب يشتمل على بيان ما ينبغي أن يكون مذهبه بعدما صح اعتقاده في العبادات، والمعاملات، والمناكحات، والحدود، والسير، والحكومات"[104]
وقد تكون مناهج جديدة مبتكرة في التأليف تعود إلى اجتهاد المصنف، كما فعل هذا ابن حبّان في كتابه التقاسيم والأنواع الذي جاء فيها بترتيب جديد لم يعهده المحدثون من قبل، حيث قسّم أحاديث كتابه إلى خمسة أقسام تتفرع عنها عدّة أنواع فقال :" فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية:
فأولها: الأوامر التي أمر الله تعالى عباده بها.
والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها.
والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها.
والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها.
والخامس: أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها.
ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة ليس يعقلها إلا العالمون الذين هم في العلم راسخون دون من اشتغل في الأصول بالقياس المنكوس وأمعن في الفروع بالرأي المنحوس"[105]
ثم ذكر بعد ذلك هذه التقاسيم والأنواع في أواسط مقدمته الطويلة بالتفصيل.[106]

المطلب الرّابع: بيان نوعية المرويات التي ستخرّج في الكتاب

وهي من أهم الأمور التي يجب إبرازها حيث يشير المحدثون في مقدماتهم إلى نوعية الأحاديث التي سيخرجونها في مصنفاتهم من ناحية القبول والردّ، ومن أمثلة هذه التنصيصات التي ذكرها العلماء على اشتراطهم الأحاديث الصحيحة فقط في مصنفاتهم دون غيرها من الأحاديث الأخرى:
ما ذكره ابن حبّان في مقدمة التقاسيم والأنواع بقوله :"وإنّي لما رأيت الأخبار طرقها كثرت ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت لاشتغالهم بكتبة الموضوعات وحفظ الخطأ والمقلوبات حتى صار الخبر الصحيح مهجورا لا يكتب والمنكر المقلوب عزيزا يستغرب وأن من جمع السنن من الأئمة الماضين المرضيين وتكلم عليها من أهل الفقه في الدين أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار وأكثروا من تكرار المعاد للآثار قصدا منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحفاظ فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم على ما في الكتاب وترك المقتبس التحصيل للخطاب"[107]
وما ذكره الحاكم في مقدمة المستدرك بقوله :"وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، ... وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة"[108]

المطلب الخامس: بيان شروط الرّجال الذين ستخرج أحاديثهم في الكتاب

كما سعى المحدثون من خلال المقدمات إلى بيان أهمّ الشروط التي يجب أن تتوفر في رجال كتبهم ومراتبهم في الرّواية، ليسهل على القارئين معرفة منهجهم وطريقتهم في إيراد الأسانيد والمرويات، ومن أشهر المصنفين الذين توسعوا في بيان شروط الرّجال الذين خرجوا لهم في مقدماتهم:

---

[104] البيهقي (أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي) السنن الصغير 1/5.
[105] البستي (أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع 63/1.
[106] ن ، م : من 65/1 إلى 105/1.
[107] البستي (أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع 62/1.
[108] النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم) المستدرك على الصحيحين 42/1.

- الإمام مسلم حيث قسم الرّجال إلى ثلاث طبقات فقال :"إنّا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عنه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام. وثلاث طبقات من الناس"[109].
- فجعل الطبقة الأولى لأهل الإتقان والضبط العالي، وخرّج رواياتهم في الأحاديث الأصول.
- وجعل الطبقة الثانية للرّجال الذين كانوا دونهم في الضبط والإتقان ووصفهم بالصدق والستر، وخرّج أحاديثهم في المتابعات والشواهد.
- وجعل طبقة الثالثة للرّجال المتروكين الذين رووا الضعاف والمناكير وأعرض عن إخراج أحاديثهم بالكلية.
وكذلك ابن حبان في التقاسيم والأنواع حيث اشترط في الرّجال الذين سيخرج أحاديثهم خمسة شروط فقال :"وأمّا شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من السنن فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:
الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.
والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.
والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.
والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.
والخامس: المتعري خبره عن التدليس"[110]
وكذلك الحاكم في مقدمة المستدرك حيث قال :"وأنّا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام"[111]

المطلب السّادس: ذكر بعض القواعد المنهجية الحديثية التي ستعتمد في الكتاب

وهي من الأمور التي لم تذكرها كلّ المقدّمات، ولم يتوسع فيها إلا النزر اليسير من المصنّفين، ومن أبرز هؤلاء:

أ-الإمام مسلم في مقدمته:

فمن أبرز هذه القواعد المنهجية التي ذكرها باختصار:
-عدم تكرار الأحاديث إلا إذا كان في ذلك مصلحة.
- بيان طريقة استخراج المناكير واكتشافها.
- بيان ضابط قبول تفرد الرّواة.
- ترك الرّواية عن أهل البدع ووجوب تحريها عن الثقات.
- بيان أهمية جرح الرّجال والتكلم فيهم لحفظ الشريعة.
- بيان أهمية الإسناد.
- بيان صحة الحديث المعنعن إذا ثبتت المعاصرة وسلم الرّاوي من التدليس.

ب- الإمام ابن حبّان في التقاسيم والأنواع:

-اشترط في أسانيد كتابه التي سيخرجها ثلاثة شروط وهي: عدالة الرّجال وشهرتهم وعدم وجود انقطاع.
- بيان ضابط عدالة الرّاوي وشروطه.
- بيان أهمية القرائن والأدلة في إخراج حديث المتكلّم فيهم.
- بيان حجية خبر الأحاد.
- بيان منهج التعامل عند تعارض الوصل والإرسال.
- بيان ضوابط قبول زيادة الثقة والرّواية عن أهل البدع.

---

[109] النيسابوري (أبو الحسين مسلم بن الحجاج) صحيح مسلم 4/1.
[110] البستي (أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع 108/1.
[111] النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم) المستدرك على الصحيحين 42/1.

- بيان ضابط التعامل مع المختلطين.
- إثبات عدالة كلّ الصّحابة رضي الله عنهم.
- بيان شروط قبول رواية المدلس.

المطلب السّابع: حماية المؤلف من النّقد

للمقدّمات العلمية أهمية كبرى في حماية أصحاب المصنّفات الحديثية من النّقد وسوء فهم اختياراتهم وتطبيقاتهم الحديثية والمنهجية داخل الكتاب، فإذا صرّح المصنف بشروطه وطريقته ومنهجه في الكتاب ومقصوده من بعض العبارات الغامضة والمشكلة التي استعملها، وضح مراده وفُهم وسلِم من النّقد، وهذا الأمر مشهور وقع لكثير من أصحاب المصنفات الحديثية التي خلت كتبهم من المقدمات، فبقيت أسانيد كتبهم وعباراتهم وصناعتهم الحديثية محلّ خلاف ونقاش بين المحدثين، وأمثلة هذا كثيرة يطول ذكرها في كتب المصطلح ومناهج المحدّثين.

الخاتمة:

ختاما فقد أردت من خلال هذا البحث المتواضع التعريج عن أهم الأمور التي يجب معرفتها حول مقدّمات كتب الحديث المسندة، التي تعتبر من أهم القضايا الحديثية المتعلقة بكتب السنّة التي يجب الاهتمام بها ودراستها، حيث عرجت أولا عن تاريخ هذه المقدّمات، وذكرت أهم الأمور المتعلقة بها التي تبني تصورا واضحا عليها من ناحية الشّكل والمضمون، ثمّ عرفت بعد ذلك على سبيل المثال لا الحصر بأهمّ خمس مقدّمات حديثية كتبت واشتهرت عند المحدثين، وذكرت خصائصها ومميزاتها وأهم ما جاء فيها والقواعد الحديثية التي تضمنتها، ثمّ تحدثت في الأخير عن أهمية هذه المقدّمات الحديثية وفوائدها ودورها في خدمة علوم الحديث والحاجة الماسة إليها، ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من خلال هذا البحث في الأخير ما يلي:

- لم يكن تصنيف مقدمات كتب الحديث المسندة من عمل المحدثين في القرون الأولى، حيث خلت أشهر كتب الحديث من المقدمات كالموطأ وصحيح البخاري والسنن الأربعة ومسند أحمد.
- يعود سبب عدم إيراد غالبية المحدّثين للمقدّمات في مصنفاتهم الحديثية لعدّة أسباب.
- بدأ تصنيف المقدّمات الحديثية من أواسط القرن الثالث واستمر إلى القرون التي تليها.
- يعود فضل تأليف أول مقدّمة حديثية إلى الامام مسلم بن الحجاج النيسابوري في أواسط القرن الثالث للهجرة في كتابه الجامع الصحيح.
- لم تشهد مقدّمات كتب الحديث المسندة من خلال تتبعها واستقرائها تطورا واضحا في طرائق تصنيفها، بل يمكن القول إن أفضل المقدمات التي كتبت هي المقدمات الأولى -مقدمة مسلم ومقدمة ابن حبان-.
- لم ترد مقدمات كتب الحديث المسندة على شكل واحد، بل اختلفت في الحجم والتقسيم وأسلوب الكتابة والمادة العلمية والفوائد الحديثية التي تضمنتها.
- شمل تأليف المقدمات جميع أصناف الكتب الحديثية المسندة من جوامع ومسانيد ومعاجم وسنن ومستدركات ومستخرجات وغيرها.
- مثلث مقدّمة الإمام ابن حبان لكتابه التقاسيم والأنواع أوسع مقدمة حديثية وصلتنا في 55 صفحة، ثمّ تليها مقدمة صحيح الإمام مسلم في 31 صفحة حسب الطبعات التي وصلتنا، وهما أوسع المقدمات من ناحية غزارة المادة العلمية والقواعد الحديثة المنهجية التي تضمنتها.
- لمقدمات كتب الحديث المسندة فوائد عديدة وقيمة علمية كبرى، تعود بالنّفع على المؤلف والقارئ وتساهم في إزالة الغموض والاشكالات التي تتعلق بالكتاب.

فهـــــرس المصـــــادر والمـــراجـــــــع

***الإسفرائيني (أبو عوانة يعقوب بن إسحاق)**

1-المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، تحقيق رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، سنة 2014م.

***الأصبهاني (أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد)**

2-المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، ط1، سنة 1996م.

***ابن أنس (مالك)**

3-الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، سنة 1985م.

***البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي)**

4-صحيح البخاري، تحقيق جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1311هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، دار طوق النجاة –بيروت، ط1، سنة 1422هـ.

***البدر (عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد)**

5-الإمام مسلم وصحيحه، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، سنة 1970م.

***البستي (أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي)**

6-المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، تحقيق محمد علي سونمز -خالص آي دمير، دار ابن حزم – بيروت، ط1، سنة 2012م.

***البزار (أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق)**

7-مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله -عادل بن سعد - صبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1، سنة 1988م.

*** البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي الخطيب)**

8-تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، سنة 2002م.

***ابن بلبان (الأمير علاء الدين علي الفارسي)**

9-الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة 1988م.

***البيهقي (أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي)**

10-السنن الصغير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط1، سنة 1989م.

11-شعب الإيمان تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، سنة 2000م.

***الترمذي (محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك)**

12-السنن، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1، سنة 1996م.

***الحميدي (أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى)**

13-المسند، تحقيق حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق – سوريا، ط1، سنة 1996م.

*** ابن حنبل (أحمد بن محمد الشيبابي)**

14-المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، سنة 2001م.

***الدرامي (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن)**
15-المسند، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، سنة 2000م.
***الدارقطني (أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي)**
16-السنن، تحقيق شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، سنة 2004م
***الرازي (أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني)**
17-مقايس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، سنة 1979م.
***السجستاني (أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي)**
18-السنن، تحقيق شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، سنة 2009م.
***سلمان (مشهور حسن محمود)**
19-الإمام مسلم بن الحجاج صاحب المسند الصحيح ومحدث الإسلام الكبير، دار القلم دمشق، ط1، سنة 1994م.
***الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي)**
20-المسند، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، سنة 1980م.
***ابن أبي شيبة (أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي)**
21-المصنف، تحقيق سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، ط1، سنة 2015م
***الشيباني (أحمد بن حنبل)**
22-المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط -عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة 2001م.
الصنعاني (عبد الرزاق)
23-المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، توزيع المكتب الإسلامي – بيروت،ط2، سنة 1983م.
***الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير)**
24-المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2.
***الطيالسي (أبو داود سليمان بن داود بن الجارود)**
25-المسند، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر-مصر، ط1، سنة 1999م.
***أبو عزم (عبد الغني)**
26-معجم الغني، مؤسسة الغني للنشر- الرباط، سنة 2013م.
***عمر (أحمد مختار عبد الحميد)**
27-معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم النشر، ط1، سنة 2008م.
*** العراقي (عبد الرحيم بن الحسين)**
28-التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، سنة 1969م.
***القضاعي (أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر)**
29-مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، سنة 1986م.
***اللاحم (إبراهيم بن عبد الله)**
30-الاتصال والانقطاع - سلسلة نقد المرويات، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، سنة 2005م.

***ابن المبارك (أبو عبد الرحمن عبد الله بن واضح الحنظلي)**
31-المسند، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، ط1، سنة 1408هـ.
***مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)**
32-المعجم الوسيط، دار الدعوة.
*** المروزي (محمد بم نصر)**
33-تعظيم قدر الصلاة، تحقيقعبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط1، سنة 1406هـ.
***مسعود (جبران)**
34-المعجم الرائد، دار العلم للملاين- بيروت، ط7، سنة 1992م.
***ابن ماجة (أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني)**
35-السنن، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1، سنة 2009م.
***النّسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب)**
36-السنن الكبرى، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، سنة 2001م.
37-المجتبى (السنن الصغرى) المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط1، سنة 1930م.
*** النّيسابوري (أبو الحسين مسلم بن الحجاج)**
38-صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، سنة 1955م.
*** النّيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم)**
39-المستدرك على الصحيحين: تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، سنة 1990م.
40-تحقيق عادل مرشد، دار مؤسسة الرسالة العالمية، سنة 2018م.